

قواعد أساسية لعمارة جديدة

شيمون بيريز

الخياران اللذان نواجههما جميعاً. نحن أهل الشرق الأوسط جميعاً، عرباً ويهوداً واضحاً المعالم: هل نسمح للمشكلة الفلسطينية بنزج المنطقة بكاملها نحو حرب أخرى؟ أو أن نسعى نحو تنظيم إقليمي لتسوية المشكلة الفلسطينية:

ينشر هذا المقال في نفس اليوم مع صحفيي
جيمس سوليفان ويوس وعملهم مشترك.



شيمون بيريز زعيم حزب العمل الإسرائيلي.

إن الخيار الأول معناه: حرب أخرى. بينما الخيار الثاني يفتح باباً للسلام. وأعتقد أن الرئيس السادات قد أحسن عدلاً لإدراكه ذلك الخيار الثاني حين قام بوصفه رئيساً لأكثر بلد في المنطقة بمبادرته التاريخية نحو تسوية الخلافات بالوسائل السلمية.

لقد كانت مصر دائماً وأبداً الشقيق الأكبر في عائلة شعوب منطقة الشرق الأوسط. وكان لذلك أثره الدائم على دول المنطقة - وأظن أن الماضي والمستقبل يؤكدان ذلك. لقد خضنا أربع حروب. ولكن منها نهاية عسكرية واضحة. ولو أنه لم تنته أي منها بحل للمشكلة التي من أجلها خاضت الجيوش معاركها.

إن حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ انتهت فقط بزيادة عدد الضحايا والخسائر في الأرواح والممتلكات وزاد عدد اللاجئين. وعمقت شعور العداوة والمرارة. ولم تأت بحل دائم. إنما العكس هو الصحيح: فقد فتحت الحروب باباً للتسلل السوفيتي وأبطلت القرى المتفرقة ونزع عنها التلخف الاجتماعي والجمود الاقتصادي.

إنه لمن الساذجة أن يتكلم المرء عن أسباب الحروب بينما يغمض العين عن نتائجها.

إن اتجاهات العسكرية ستأتي دائماً بمكاسبها على القوى العظمى سواء من خلال بيعها للسلاح أو صراعها من أجل هبتها دون أن تهتم بالأضرار التي لحقت بأهل المنطقة أو نوعيتها تطورها الاجتماعي والاقتصادي!

وكان من الخطأ احتواء الصراع بالعداوة الفلسطينية إذ أن اعتباره إقليميًّا يحل في طياته أملاً في حل القضية الفلسطينية بالطرق السلمية. إن رؤية الصراع كإقليميٍّ تأخذ في الحسبان بصورة عامة واقع المشاكل (الشرق الأوسطية) الناتجة عن عوامل جغرافية وتاريخية ومن هذه العوامل الصحراء والخيال

والخيال والمناخ. وكل هذه العوامل ساهمت في تفريق شعوب المنطقة وفي إجهاض تطورها السريع. وكان غياب التعاون الإقليمي سبباً في زيادة حدة العوامل الجغرافية والفرقة والعداء.

وما فهمته من خلال محادثاتي مع الرئيس السادات هو أنه لشاركنا في الرغبة بالتطوع معاً نحو جهد صادق وتاريخي من أجل التغلب على تلك العوامل: تحويل الصحارى إلى حقول وربط الخيال بطرق تمكن أبناء الشعوب وروادهم بفتح أبواب التصنيع والبحث والسياحة. وتطهير شواطئ البحار وفتحها أمام حركة حرة لا اضطرابات بها. وإخضاع المناخ القاسي لما ينتجه الإنسان. والوقوف صفاً واحداً في وجه أي تسلل أجنبي من خلال حلولنا المشتركة في الشرق الأوسط وأن نستبدل بالتعصب الأعمى صلات تربية واعية ومتسامحة.

وإذا كانت طبيعة الشرق الأوسط صعبة - فقد يورك أهله بكثير من التصور والمقدرة تأملت المنطقة من خلالها عبر التاريخ في إنجازاتها العلمية والروحية. والقصد من التعاون الإقليمي هو بالمعنى التاريخي: العودة بسيادة التعقل على الصعوبات الجمة التي ابتلانا بها الماضي وطبيعة المنطقة. إنني أؤمن بإمكانية كهذه. وإنني أؤمن بإمكانية إيجاد حل مرضي للمشكلة الأليمة التي يعاني منها أبناء الشعب الفلسطيني. وفي إطار ثقة مجددة وتعاون بعيد المدى يمكن النظر لهذه المشكلة دون رؤيتها وكأن حملها من الشكوك والعداء الثقيل. ثقيل جداً.

وأنا أعلم بأننا لا نستطيع التغلب على مثل ذلك الحمل خلال يوم واحد. إذ أن الشرخ القائم في الشرق الأوسط ما بين جبهة الرفض وجبهة الحوار يدعونا للتقدم نحو الهدف بصبر وبحلول ذات مراحل من ناحية كيف وأين لنا وجهة نظر إسرائيلية لحل المشكلة الفلسطينية.

من أجل حل القضية الفلسطينية علينا أن نسأل أين هم الفلسطينيون؟

والجواب: نصف أبناء الشعب الفلسطيني تقريباً موجود في الأردن. وهذا يشكل الأغلبية الساحقة هناك. وجدير بالذكر أن الأردن نفسه كان جزءاً من فلسطين في الماضي القريب.

وهناك نحو سبع مائة ألف فلسطيني آخرين يقطنون يهوداً والسامرة ومائة ألف يميلون في القدس. ونحو أربع مائة وخمسين ألفاً يسكنون قطاع غزة. وما يقارب الستة مائة ألف مواطن في إسرائيل ونحو مائتي ألف أو ثلاثمائة ألف هم بمخيمات اللاجئين في لبنان.

علينا أن ننظر للمشكلة وحلولها نظرة عامة وخاصة. وكل حلول الوسط يجب أن تبدأ من نقطة العد التنازلي نحو الحل الشامل. ولذلك علينا أن نقر أولاً شكل الحل الشامل. وعما يشمل ذلك حلاً أو حلين أو ثلاثة حلول؟

وحل واحد معناه إطار سياسي واحد. جيش واحد وعلم واحد. فمثلاً إذا قامت دولة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بحساب الدولة الأردنية. فإن عهد عرفات بالسلط على الأردن (كما جاء في الميثاق الفلسطيني) يشكل مصعباً لأعمال عسكرية وعصر أرحاب وتوتر دائم في الشرق الأوسط. وعندما سيرد الملك حسين بالمثل. كما ستجد إسرائيل نفسها متورطة إذا شامت أو لم تشأ في توتر دائم كهذا.

إن دولة فلسطينية ذات جيش له أهداف عدوانية: معانها الخطر الدائم للجهة الشرقية وأيضاً للجهة الغربية. وقد يشك المرء بمقدرة مثل تلك الدولة على ترسيخ مبدأ الطاعة أو على منع تورطها في نزاعات داخلية تلوح بها فئات مسلحة



في اتفاقيات كامب ديفيد يمكن تطبيق مشروع الحكم الذاتي كاملا ودون تأخير لمدة من الزمن.

المطلوبة لآليات مدى الاتفاق حول موضوع القدس. بعد وضع احجار الزاوية الخمس يمكن أن نتوجه نحو إقامة البنية بأسره.

قد تتطلب المهمة وقتا طويلا والسؤال هو: أليس من الأفضل أن نرى صرح السلام بالتأني حتى لا نسقط ضحايا حرب أخرى كنتيجة لشهاد الصبر؟ عند حل المشكلة الفلسطينية نستطيع أن نكرس أنفسنا للهدف الرئيسي للسياسة التي يديرها السادات والتي تشاركه الرأي فيها، وهي تحويل الشرق الأوسط لمنطقة لا تقل عن أوروبا وحتى عن الولايات المتحدة تطورا اقتصاديا وعلميا واجتماعيا، منطقة تتم بتعاون شعوبها المستقلة بالرغم من اختلافاتها في الدين واللغة كما هو الحال في أوروبا حيث السوق المشتركة والحدود المفتوحة والثقافة المزدخرة.

إن انسابنا لشعوب عريقة التراث يجب ألا يمنعنا من بحث التعاون الإقليمي بينا. إن منطقة الشرق الأوسط بدون نزاعات لن تكون مرة ثانية: مرعى للقطعان الأجنبية وكلنا معا نستطيع أن نكرس قوانا البشرية ذات الحفليات الحضارية العربية من أجل خدمة الأجيال القادمة من أبناء الشعوب العربية واليهودية وشعوب أخرى في المنطقة.

والمفتاح لهذا كله هو تعاون ثقافي وليس فقط سياسياً بين مصر واسرائيل - تعاون بين السياسيين والمؤلفين والفنيين والمزارعين والعمال. لقد أعطى الضوء الأخضر.

ورجائي ألا تتبنا الصعاب التي نواجهها والافتسقط ضحايااً للشكوك المبالغ فيها. أو للأقاييل المنتشرة، أو لعداوات الماضي، لقد تقابلنا كثير وفوجئنا عندما وجد أحداً لدى الآخر رغبة في إرساء دعائم الحضارة فوق اسرانيجيات الأمس.

هذه أيام تدعونا لاتخاذ قرارات عظيمة وروية شاملة. لسنا أبناء شعوب متجولة، لقد ولدنا بين أحضان الأنبياء. وهذا مصدر قوتنا لأمس وسبكون مصدرها غدا.

لتكرار مثل تلك الأخطار. ورغم تناقضات النص المصري فإن أمن بامكانية تقريب وجهات النظر في مفاوضات سريعة وموضوعية. ولا يستبعد أن تتمخض المفاوضات عن حلول لا تدور في خلد أحد اليوم.

أما الحجر الثالث في بيان السلام فيمكن أن يتأني عن سياسة اسرائيلية مناسبة في المناطق، تتوازي مع تشجيع قيام زعامة محلية في تلك المناطق عن طريق انتخابات حرة حتى ولو اقتضت عل انتخابات بلدية.

ولا مانع من انسحاب الحكم العسكري لترك مكانه لسلطة حكم ذاتي كما جاء في اتفاقيات كامب ديفيد.

ثم الحجر الرابع في ذلك البيان يجب أن يأتي عن طريق حل مشكلة اللاجئين في لبنان لأن ذلك سيعيد لبنان من المصيبة التي ألمت بهذا البلد ويمكن اللاجئين من العودة لأوطانهم - أردني فلسطين من أن يشهدوا بيوتا دائمة لهم.

وأظن أنه من الممكن وضع مثل ذلك الحجر ثانية فقط من خلال الحل الأردني - الفلسطيني إذ أن عكس ذلك وهو قيام دولتين قد لا يلزم أكبرهما وهو الأردن باستيعاب اللاجئين بينما ترغب صغرائها باستيعابهم دون أن يكون لديها ما يمكن من المساحة لاستكانهم. ومثل جميع دول المنطقة ستكون اسرائيل مستعدة لد يد العون بطرق مختلفة لوضع مثل حجر الزاوية هذا.

أما الحجر الخامس في إطار الحل المقترح فهو: القدس. وهناك ما يتعلق عليه وما يختلف عليه مع مصر بالنسبة للقضية القدس. فصر تنفق معنا بوجوب بقاء القدس مدينة موحدة، وتنفق معنا بوجوب ممارسة الطقوس الدينية في ظل الاحترام لحقوق كل من الطوائف المعنية (وهنا يجب ألا تنسى أن القدس هي مدينة مقدسة ليس لليهود أو المسلمين فقط بل وللمسيحيين أيضاً).

ولكن مصر تطالب بتجزئة السيادة في المدينة وهذا ما لا تستطيع اسرائيل الموافقة عليه.

وفي رأيي يجب أن نلتزم بالمبدأين المتفق عليهما - وهما وحدة المدينة وحرية الصلة بالأماكن المقدسة ووضع تلك الأماكن تحت رقابة طوائفها الإدارية بعد ترميمها وإكبارها بالشعائر

متصارعة منذ الآن. إذ استطاع قذافي الكاثيوشا في كل اتجاه وسبشكل الرد عليها تصعيدا لأعمال عسكرية دائمة في المنطقة كلها.

وكل من لديه استعداد لرؤية المنطقة برويتها وحل المشكلة الفلسطينية بصورة مرضية فعليه بالزعم من كل الصعاب أن يبحث ليس فقط عن حل شامل للقضية الفلسطينية إنما عن حل واحد لمشكلة لا يمكن تجزئتها لأنه لا حل مجزأ لمشكلة لا تقبل التجزئة. وعلى ذلك فإن اسرائيل ترى بوجوب النظر في إطار أردني فلسطيني يأخذ بالحسبان الثلاثة الملايين فلسطيني وأكبر الفاطنين حالياً في الأردن والضفة الغربية وغزة.

وإذا انقلنا على رؤية كهذه، فيسكون بالامكان الاتجاه نحو وضع احجار الزاوية لبناء سياسي في إطار الشروط والاتفاقات المعمول بها اليوم في الشرق الأوسط.

والحجر الأول يمكن أن يكون قطاع غزة حيث يمكن فيه تطبيق مشروع الحكم الذاتي كاملا ودون تأخير لمدة من الزمن. كما جاء في اتفاقيات كامب ديفيد. وفي نهاية تلك الفترة يمكن البحث مع أهل غزة عن وسائل الربط ما بين القطاع وبين الإطار - الأردني - الفلسطيني.

أما الحجر الثاني فقد يأتي عن طريق دعوة الحكومة الأردنية للتفاوض معنا في موضوع حل المشكلة الفلسطينية على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ - وهو القرار الذي نبتته كل من مصر والأردن واسرائيل.

قد لا تتمخض المفاوضات مع الأردن في فترة واحدة عن اتفاق شامل ودائم بشأن مناطق الضفة والقطاع. وفي تلك الحالة يتوجب علينا بحث حلول مرحلية كما كان الحال بيننا وبين مصر إلى أن توصلنا لتسوية سلمية دائمة. إن الصعوبة في الوصول لحل دائم مرة واحدة كانت قد عرفت بصورة مقنعة في إحدى الوثائق التي أبرزها الوفد المصري في كامب ديفيد.

وكان قد جاء في ذلك النص ما يلي: (نحن على يقين بأننا لنواجه فقط مشكلة توقعات مصر فحسب بل مشكلة أمن اسرائيل أيضاً ونعتقد اسرائيل بأنها هوجمت دون مير مرتين مرة سنة ١٩٤٨ وأخرى ١٩٦٧ من قبل الجيش الأردني وهي مفتنة بأن عليها تجنب كشف نفسها